

الرياض في: ٢٤ شوال ١٤٤٦هـ

الموافق: ٢٢ ابريل ٢٠٢٥ م

المحترمين

إلى السادة /مجلس إدارة جمعية نبوغ لتنمية المواهب

الموضوع: خطاب ارتباط مراجعة

إشارة إلى طلبكم منا مراجعة القوائم المالية للجمعية نبوغ لتنمية المواهب للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م.

غرض هذا الخطاب

يسرنا أن نؤكد لكم بموجب هذا الخطاب قبولنا لهذا الارتباط وفهمنا لهذا التكليف والغرض من هذا الخطاب هو توضيح مسئوليتنا كنتيجة لهذا الارتباط لمراجعة القوائم المالية للجمعية عن السنة المالية المذكورة أعلاه وكما يبين هذا الخطاب نواحي مسئولية إدارة الجمعية ومسئوليتنا كمراجعين حسابات.

خدمات المراجعة

١. تقع على عاتق إدارة الجمعية مسئولية التأكد بأن الجمعية تحتفظ بسجلات محاسبية سليمة وإعداد قوائم مالية تظهر بعدل المركز المالي للجمعية وأن هذه القوائم المالية معدة طبقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين والأنظمة الأخرى ذات العلاقة ويتعين على إدارة الجمعية أن تقدم لنا وعند طلب ذلك كافة السجلات المحاسبية للجمعية وكافة المعلومات الأخرى المتعلقة بها بما في ذلك كافة محاضر اجتماعات الإدارة.

٢. لكي نتمكن من الوفاء بواجباتنا تجاهكم فإنكم توافقون عند الطلب على موافاتنا بمعلومات كاملة ودقيقة وفي الوقت المناسب، وكذلك توافقون على تنفيذ أي التزامات مناطة بكم أو معهود بها اليكم أو الى جهات أخرى ضمن نطاق سيطرتكم.

٣. وبصفتنا مراجعين حسابات فإنه يتعين علينا الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية وتقديم تقرير عنها:

• فيما إذا حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض مراجعتنا فيما إذا كانت القوائم المالية ككل تظهر بعدل من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للجمعية كما في عن السنة المالية المذكورة أعلاه ونتائج أعمالها وتدقيقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الغير هادفة للربح المعتمد في المملكة العربية السعودية والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

٤. ومن مسئوليتنا المهنية أن نذكر في تقريرنا فيما إذا كانت القوائم المالية لا تتفق من كافة النواحي الجوهرية مع المعايير المحاسبية المطبقة ما لم يكن حسب رأينا ذلك مبرراً نظراً للظروف السائدة مع إيضاح طبيعتها وأسبابها والإفصاح بصورة كافية عن أثرها على القوائم المالية.

٥. تقع على عاتق إدارة الجمعية مسئولية الحفاظ على موجودات الجمعية ومنع وقوع وكشف أية حالات غش أو أخطاء ومسئولية الالتزام بالقوانين والأنظمة وسوف نقوم بتخطيط عملية المراجعة بحيث يكون لدينا توقع معقول للكشف عن أخطاء جوهرية في القوائم المالية أو السجلات المحاسبية (بما في ذلك تلك الناجمة عن غش أو أخطاء أو عدم تقيد بالأنظمة والقوانين) حيث أن نظام الرقابة الداخلية مهما كانت كفاءته لا يمكنه استبعاد احتمال حدوث مثل تلك الأخطاء أو المخالفات التي قد تحدث وتظل غير مكتشفة وحيث أننا نجري اختبارات المراجعة على أساس العينة فإننا لا نضمن كشف تلك الأخطاء أو المخالفات (إن وجدت) وبالتالي يجب عدم الاعتماد على مراجعتنا للكشف عن مثل هذه الأخطاء

الجاهلية أو حالات الغش أو عدم التقيد بالأنظمة والقوانين الممكن تواجدها وعند كشف مثل هذه الأمور سنقوم بمشينة الله تعالى بلفت انتباه الإدارة لذلك في خطاب منفصل .

تنفيذ أعمال المراجعة

١. ستتم مراجعتنا للقوائم المالية للجمعية بمشينة الله تعالى وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية والتي تتطلب منا أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على درجة معقولة من القناعة بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء جوهرية .
٢. تشتمل المراجعة على فحص الأدلة على أساس العينة والمؤيدة للمبالغ والإيضاحات حول القوائم المالية
٣. كما تشتمل المراجعة على تقويم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرية الهامة المطبقة من قبل الإدارة بالإضافة إلى العرض العام للقوائم المالية وسنقوم بفهم الأنظمة المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية بالجمعية لتقويم مدى كفايتها لكي تستخدم كأساس في إعداد القوائم المالية ولتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة التي سنقوم بها ويجب عدم الاعتماد على مراجعتنا في كشف كافة الاختلالات والمخالفات الأخرى التي ربما حدثت والتي يمكن كشفها إن وجدت من خلال اختبارات المراجعة التي نقوم بها وعند ذلك سنقوم بإبلاغكم فوراً بمثل هذه الحالات .
٤. تختلف طبيعة ومدى إجراءات مراجعتنا حسب تقويمنا للنظام المحاسبي للجمعية ونظام الرقابة الداخلية وقد تشتمل إجراءات مراجعتنا على أي نواحي متعلقة بعمليات الجمعية التي نراها ملائمة وإن دراستنا للنظام المحاسبي وأنظمة الرقابة الداخلية لن تتطلب منا إجراء دراسة وتقييم تفصيلي ولن تكون كافية لتمكيننا من تقديم رأي مستقل حول مدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد التقارير المالية ولن يتم تصميم أعمال المراجعة لتحديد كافة نقاط الضعف الهامة في أنظمة الجمعية والتي سيتم إبلاغكم بها في حالة ملاحظتنا لها أثناء القيام بأعمال المراجعة .
٥. سنوجه استفسارات محددة إلى الإدارة وغيرها بشأن البنود المدرجة في القوائم المالية ومدى فعالية العمليات المحاسبية وتتطلب معايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية بأن يتم الحصول على تأكيدات خطية من الإدارة بشأن الإفصاحات الهامة المقدمة لنا وتعتبر نتائج اختبارات المراجعة وردود الإدارة لنا بمثابة الأدلة والقرائن التي نعتزم الاعتماد عليها في تكوين رأينا حول القوائم المالية ونظراً لأهمية الإفصاحات الشفوية والخطية التي تقدمها لنا الإدارة للقيام بأعمال المراجعة بشكل فعال فإن إدارة الجمعية توافق على إبراء ذمة شركة عبدالله حمد الجاسر - محاسبون ومراجعون قانونيون وموظفيه من أي التزامات وتكاليف تتعلق بالخدمات التي سنقدمها بموجب خطاب الارتباط هذا والمتربة على أي إفصاحات غير صحيحة يتضمنها خطاب الإفصاح المقدم من قبل الإدارة .
٦. لمساعدتنا في مراجعة القوائم المالية فإننا سوف نطلب الاطلاع على كافة المستندات أو البيانات .
٧. بمجرد إصدار تقرير مراجعتنا فإنه سوف لن تكون هناك مسؤوليات إضافية مباشرة ملقاة على عاتقنا بشأن القوائم المالية لتلك السنة المالية محل المراجعة ونتوقع إبلاغنا بأي أحداث جوهرية تطرأ خلال الفترة الواقعة بين تاريخ تقريرنا وتاريخ انعقاد الجمعية العمومية السنوية والتي قد تؤثر على القوائم المالية .
٨. إضافةً إلى تقريرنا حول القوائم المالية فإننا نتوقع أن نقدم لكم خطاباً مستقلاً يوضح أي نقاط ضعف جوهرية استرعت انتباهنا ف النظام المحاسبية والرقابة الداخلية وسنبذلكم أيضاً بأي أمور أخرى تسترعى انتباهنا نتيجة أعمال المراجعة التي نقوم بها وعلى أي حال فإنه غير مطلوب منا أن نقوم بتصميم إجراءات مراجعة خاصة لغرض تحديد هذه الأمور .

التقارير

بمجرد الانتهاء من أعمال المراجعة سيتم إرسال نسخة معتمدة من تقرير المراجعة المشار إليه أعلاه بصيغة البي دي إف pdf (باللغة العربية).

فريق العمل

سيرأس فريق العمل بمشيئة الله تعالى مدير مراجعة ويشتمل على مراجعين مؤهلين ومهنيين وسيكون تحت الإشراف المباشر من الشريك المسؤول عن الارتباط.

السرية

١. نتعهد لكم القيام بالعمل بكل ما هو معقول من عناية وإتقان .
٢. لن يتم الإفصاح عن أية معلومات تتعلق بأعمالكم إلى أي طرف ثالث عدا المستشارين المهنيين الذين يمكن التشاور معهم بشأن العمل وبالقدر المعروف من المعلومات لدى عامة الناس (دون موافقتكم الخطية المسبقة) ما لم تكن هذه المعلومات مطلوبة نظاماً أو من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك أو أي جهة أخرى مختصة .
٣. إن أوراق العمل المعدة بشأن خدمات المراجعة هي ملك لمكتبنا وستكون معلومات سرية وسيتم الاحتفاظ بها لدينا طبقاً للسياسات والإجراءات المتبعة لدى مكتبنا.

حدود المسؤولية

إن حدود مسؤولية شركة عبدالله حمد الجاسر - محاسبون ومراجعون قانونيون بخصوص هذا الارتباط لا تتجاوز قيمة الأتعاب لتغطية أي مطالبات ناشئة عن هذا الارتباط .

القوة القاهرة

لن يكون لأي منا نحن أو أنتم مسؤولية بأي شكل كان عن التقصير أو التأخير في تأدية التزاماتنا المعنية كانت بموجب هذا الارتباط إذا كان التقصير أو التأخير ناتجاً عن أسباب تقع خارج السيطرة المعقولة للجهة التي كانت سبب في التقصير في الأداء .

إنهاء الارتباط

يجوز إنهاء الارتباط مباشرة من قبل أحد الطرفين بموجب إشعار خطي يرسل على عنوان المراسلة المعتاد للطرف الآخر، وفي حالة الانهاء من قبلكم تكون الأتعاب المحددة من تاريخ إنهاء الارتباط مستحقة السداد .

القانون السائد

يخضع عملنا بموجب خطاب الارتباط هذا للأنظمة السائدة في المملكة العربية السعودية ويفسر بناء عليها.



الأتعاب وإجراءات الفواتير

تحسب أتعابنا على أساس الوقت المنصرف والمصاريف التي نتكبدها وذلك حسب درجة المسؤولية والخبرات والمهارات التي تتطلبها عملية مراجعة القوائم المالية وتقدر أتعابنا لقاء مراجعة القوائم المالية المذكورة أعلاه كالتالي :

#	البيان	المبلغ
١	أتعاب مراجعة القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	٥,٠٠٠
	ضريبة القيمة المضافة ١٥٪	٧٥٠
	الإجمالي	٥,٧٥٠

عند تقدير هذه الاتعاب تم الافتراض بأن يقدم موظفوكم لنا المساعدة الملائمة في إعداد المستندات والجداول والأمور الأخرى بصورة منتظمة.

يتم دفع ٥٠٪ من أتعابنا عند التوقيع على هذا الخطاب ويدفع الباقي عند تقديم مسودة القوائم المالية المبدئية.

التحويل سيكون لحسابنا البنكي في مصرف الراجحي حسب البيانات التالية:

مصرف الراجحي

شركة عبدالله حمد الجاسر محاسبون ومراجعون قانونيون

رقم الحساب: 392000010006080785448

آيبان: SA4980000392608010785448

الموافقة على الشروط

نأمل التكرم بتأكيد موافقتكم على شروط هذا الخطاب وذلك بالتوقيع كونكم الطرف الثاني بهذا الخطاب وإعادة نسخة منه إلينا .

طرف ثاني

طرف أول

جمعية نبوغ لتنمية المواهب

شركة عبدالله حمد الجاسر

ترخيص (٥٢٤١)

محاسبون ومراجعون قانونيون

ويمثله السيد: نوح حسين آل مرار

عبدالله حمد الجاسر

المدير العام

محاسب قانوني ترخيص (١٠١٩)

نفسه

